مُلخَّصاتُ الرَّسائل الجامعيَّة باللغة العربية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

هيئة التحرير

تواصل مجلَّة التّجديد نشر ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه التي أجيزت في اللغة العربية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. تعريفاً للقارئ بهذه الأبحاث العلميّة وكشفاً للقضايا والموضوعات التي تعكس اهتمامات طلبة الدراسات العليا.

رسائل الدكتوراه

١. التطور الدلالي في المصطلحات الاقتصادية العربية المعاصرة: دراسة تحليلية

ناصر أولاجدي أونيبن

قسم اللغة العربية وآدابها، يونيو ٢٠٠٧م.

تأثرت اللغة العربية باتصال العرب الاقتصادي بالغرب، فظهرتْ فيها مصطلحات اقتصادية جديدة تعبّر عن مفاهيم اقتصادية مستجدّة وأدوات جديدة، فوضع العرب مصطلحات اقتصادية عربية لتقابل المصطلحات الأجنبية. وتعكس المصطلحات الاقتصادية المعاصرة جوانب من تطوّر اللغة العربية وتدلّ على قدرتها على استيعاب التطورات الحضارية المستجدة. يدرس هذا البحث نماذج من تلك المصطلحات الاقتصادية العربية المعاصرة دراسةً تحليلية دلالية تعالج كيفية توليد بنيتها الصرفية لنقل

الدلالة الجديدة المقصودة، وتفصّل دلالاتها اللغوية الاصطلاحية لإبراز أوجه معانيها المتنوّعة في كلا الجانبين، ولتحديد ما طرأ على المصطلحات من تطوّر دلالي أثناء انتقالها من دلالتها اللغوية إلى الدلالات الاصطلاحية في العرف الاقتصادي المعاصر. وتظهر الدراسة بعد ذلك مدى تطوّر مضامين هذه المصطلحات بتطبيق مبادئ التطوّر الدلالي في اللغة، وهي تخصيص الدلالة، وتعميمها، وتوسيعها، ونقل مجال استعمالها، ورقيها، وانحطاطها، كما تثبت أوجه الاتفاق، والاختلاف بين الدلالتين. وتنتهي الدراسة إلى أن معظم المصطلحات الاقتصادية العربية المعاصرة مأخوذة من الكلمات الواردة في خزانة اللغة العربية، وأن خاصية الاشتقاق في اللغة العربية تظلّ مهمة في اتساع قدرة إيجاد المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية، وأن كثيراً من هذه المصطلحات لها علاقة من نوع ما مفاهيمها الأصلية. وتبرز الدراسة كذلك مدى التغيرات التي استجدّت لدى العرب في المفاهيم المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية. واختتم البحث ببعض المقترحات المفيدة لصيانة اللغة العربية وتطويرها، وعلى رأسها تنسيق جهود المهتمين بشؤون اللغة العربية لتكون المصطلحات الموضوعة موحدة ومعتمدة في جميع الدول العربية.

٢. بيوع الآجال وتطبيقها المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية وبنك إسلام ماليزيا نموذجان: دراسة تحليلية مقارنة

عبد الله محمد

قسم الفقه وأصول الفقه، يونيو ٢٠٠٧م.

تعتبر بيوع الآجال من البيوع الصحيحة في الظاهر، لاشتمالها على شروط العقد وأركانه، ولكنها عادة لا تكون مقصودة لذاتها، وإنما يعمد الناس إليها غالباً للتوصل إلى الربا عن طريق ما ظاهره الصحة من العقود. ولهذه البيوع صور كثيرة اختلف العلماء في أحكامها اختلافاً كثيراً، وقد شاعت صور هذه البيوع بكافة أنواعها في

عصرنا الحاضر، حتى لا تكاد تخلو منها معاملة، نظراً لتطور حاجات العصر في أنواع التعامل والعقود، للوفاء بالحاجات الملحة وهذه البيوع وتطبيقاتها المعاصرة في المؤسسات المالية الإسلامية. وقد وقع الاختيار على بنك إسلام ماليزيا والبنك الإسلامي للتنمية نموذجين للدراسة. ونظراً للأهمية التي تحظى بها البيوع الآجال، من حيث إنها أصبحت تستخدم في كافة المجالات الصناعية والزراعية وفي مجالات الخدمات الصحية وقطاعات الاتصالات والنقل وغيرها، وأقبل عليها الناس أفراداً ومؤسسات إقبالاً كبيراً، وتشعبت تطبيقاتها المعاصرة، ولخطورة هذه البيوع من جهة أخرى، حيث إنها أكثر البيوع التي يتذرع بها الناس إلى أكل الربا والتحيل عليه، ومن المعلوم أن البيوع المنطوية على التأجيل منها الممنوع، ومنها المباح، وهناك حاجة ملحة إلى بيان الفروق الدقيقة بين هذين القسمين، خاصة بعد الانتشار المذهل لهذه البيوع وممارسة الجميع لها. ومن هنا تأتي أهمية دراسة بيوع الآجال دراسة شرعية شاملة تتتبع كافة أنواعها، وتقف على أسباب احتلاف الفقهاء فيها وتستعرض أدلتهم وآراءهم للوصول إلى الراجح، أما الجانب التطبيقي فيضم أهم التطبيقات العملية لبيوع الآجال في بنك إسلام ماليزيا والبنك الإسلامي للتنمية والحكم على هذه التطبيقات في ضوء أحكام الشريعة.

٣. التأمين التعاوني وتطبيقاته في بنك الجزيرة بالمملكة العربية السعودية وشركة الإخلاص للتكافل بماليزيا: دراسة تحليلية مقارنة

محمد ليبا

قسم الفقه وأصول الفقه، يونيو ٢٠٠٧م.

عنيت هذه الدراسة بتأصيل القول في حقيقة التأمين وأنواعه، كما عنيت بتسليط الضوء على التأمين التعاوني وعلاقته بغيره من أنواع التأمين، وذلك من حيث الاتفاق

والافتراق. وفضلاً عن ذلك، قام الباحث بدراسة تطور الفكر الاقتصادي للتأمين، وتطور شركات التأمين التعاوني، وصورها. وتناولت الدراسة أيضًا أقوال العلماء حول مشروعية التأمين التعاوني، كما قامت بدراسة تطبيقية لنموذجين رائدين، أحدهما يمثل الشرق الأوسط وهو بنك الجزيرة، والثاني يمثل جنوب شرق آسيا وهو شركة الإخلاص للتكافل بماليزيا، وذلك من خلال إلقاء الضوء على تطور السوق التأميني التعاوني، ودراسة أعمال المؤسستين المذكورتين، وذلك بالنظر إلى منتجاتهما والعقد المبرم بين الشركة والمشتركين، مع بيان مدى موافقتهما لحقيقة التأمين التعاوني المشروع. وفضلاً عن هذا، فقد أبرزت الدراسة أهمية التأمين التعاوني وآثاره في نطاق مجتمعنا الإسلامي، والذي يقوم على دفع المخاطر وإزالتها وتحقيق معنى التعاون والتعاضد بين أفراد الأمة الإسلامية وترابطها. وأما عن المنهج المستخدم في هذه الدراسة، فإن الباحث اعتمد في دراسته على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال جمع وتتبع آراء الفقهاء والباحثين وأدلتهم وحججهم حول الموضوع، والنصوص المتعلقة به. كما وظف الباحث المنهج التحليلي النقدي، وذلك من خلال جمع الآراء والنصوص والنظريات وتحليلها تحليلاً أصولياً وفقهياً بما يناسب واقعنا المعاصر ومقاصد الشريعة، واستعان الباحث أيضًا بالمنهج التطبيقي عند الدراسة التطبيقية الميدانية للمؤسستين الماليتين اللتين اعتبرهما الدراسة نموذجين تطبيقيين، وقد خلصت الدراسة إلى أن التأمين التعاوني يعتبر البديل الشرعي للتأمين التجاري، وأن هناك تطور ملحوظًا في سوق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية وماليزيا.

٤. نظرية محاسبة الحكام في الفقه السياسي الإسلامي: دراسة مقارنة

أفراشيم علي

قسم الفقه وأصول الفقه، يوليو ٢٠٠٧م.

سعت هذه الدراسة لصياغة نظرية خاصة بمحاسبة الحكام في الفقه السياسي

الإسلامي. ومن أجل ذلك تكونت الدراسة من بابين رئيسين، احتوى أولهما على فصلين اثنين، تحدثت الدراسة في أولهما عن مفهوم النظرية الفقهية، وبيان الفرق بينها وبين القاعدة الفقهية، ومن ثم انتقلت للحديث عن مفهوم الحكم الشرعي، وبيان معانيه القرآنية، وعلاقته بالسلطة والسيادة. وثانيهما ألقى أضواءً على نظام محاسبة الحكام، وحكمه في الإسلام، وذلك من خلال التطرق لتعريف مفهوم محاسبة الحكام ونشأته ومشروعيته وأهميته، فضلاً عن الحديث عن الحكم الشرعي لمحاسبة الحكام وشروط من يقوم بالمحاسبة، والضوابط الواجب توافرها عند القيام بذلك. أما الباب الثاني من الدراسة فقد تكون من فصلين اثنين، أولهما في طرق محاسبة الحكام في الفكر السياسي المعاصر، عن طريق الرأي العام، والسلطة التشريعية، والأحزاب السياسية، وبين دور كل منها في محاسبة الحكام، فضلاً عن تناول مفهوم فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقانونية، ودورها في تحديد صلاحيات الحكام. والفصل الثاني في محاسبة الحكام في الفقه السياسي الإسلامي، وتناول دور كل من الرأي العام، والسلطة التشريعية، والأحزاب السياسية، مبدأ فصل السلطات في محاسبة الحكام ومراقبتهم. واقترحت الدراسة تشكيل سلطة سياسية رقابية يعمل أعضاؤها على محاسبة الحكام ومراقبتهم. واتبع في بحث القضايا المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي فالنقدي. وخلصت الدراسة إلى أن محاسبة الحكام ومراقبتهم نشأت منذ بداية الخلق من حيث المبدأ والفكرة، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام هو أول من طبق نظام المحاسبة، واتبعه في ذلك خلفاؤه الراشدون. وقد انبنى على ذلك أن محاسبة الحكام تعد من أهم الوسائل لتحقيق الصلاح والعدالة بين الناس ومحاربة الفساد والمنكرات، وبالتالي فهي واجبة على كل مسلم توفرت فيه شروط معينة، كما خلصت إلى أن محاسبة الحكام تتم من خلال عدة طرق منها الراي العام (الأمر بالمعرف والنهي عن

المنكر)، والسلطة التشريعية التي يتولاها جميع أهل الحل والعقد، والأحزاب السياسية، يضاف إلى ذلك الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وولاية المظالم تعمل على محاسبة الحكام ومراقبتهم.

رسائل الماجستير

١. الأحكام الاستثنائية وإمكانية توسيعها عبر القياس (دراسة أصولية)

ناموللي بتول

قسم الفقه وأصول الفقه، يونيور ٢٠٠٦م.

استهدفت هذه الدراسة بحث موضوع "الأحكام الاستثنائية وإمكانية توسيعها عبر القياس" بالاعتماد على المنهج الاستقرائي لجمع النصوص التشريعية التي تؤصل لحقيقة الأحكام الاستثنائية، وكذلك جمع أقوال الأصوليين الواردة في المسألة واعتمدت أيضاً على المنهج التحليلي النقدي لتحليل عبارات العلماء وأقوالهم وتقديم ملاحظات حولها، إضافة إلى المنهج الاستنباطي للتوصل إلى استخراج الأحكام المناسبة في موضوع الدراسة وتقريرها أو رفضها في ضوء مبادئ التشريع العامة وقواعدها الثابتة. وسلّطت الدراسة الضوء على مفهوم الحكم الاستثنائي ومجالات وروده في الدراسات الأصولية وفي المجالات الفقهية. وتولت الدراسة بيان أقسام هذه الأحكام فوجدت أنها مقسّمة إلى الحكم الاستثنائي المختص بشخص بعينه، وورود نص من الشارع على اختصاص هذا الحكم به، سواء ظهرت للمجتهد علة الحكم أو لم تظهر له، وإلى الحكم المختص بصحابي من الصحابة وورود نص على هذا الاختصاص بشخص معين، وأخيراً إلى الحكم الاستثنائي غير المنصوص على اختصاصه بشخص معين، وأخيراً إلى الحكم الاستثنائي من أصل كلّي معقول المعنى. وبيّنت الدراسة أقوال الأصوليين في كل قسمٍ من هذه الأقسام

وحاولت أن تدلو بدلوها في تأييد كل رأي من هذه الآراء أو تقدم رأياً جديراً بالأخذ والملاحظة على أساس القواعد التشريعية أو مراعاةً للمآل الناتج عن رأي من تلك الآراء. ورأت الدراسة أن توسيع دائرة تلك الأحكام كلها عن طريق القياس قد يفضي إلى خرق القواعد العامة الكلية ويفقد هيبتها، كما أن منع توسيع تلك الأحكام كلها هو الآخر يقضي على مرونة التشريع وحسن تعامله مع الظروف الشاقة الخارجة غالباً عن طاقة المكلفين. فالدراسة تبين مسلكاً وسطاً قِويماً لا يقبل التوسيع المطلق ولا المنع المطلق.

٢. عدن: نشاطها التجاري والحياة الاجتماعية لتجارها في الفترة ٥-٧هـ/١١-١٣م

سامية محمد عبد الله الفسّيل

قسم التاريخ والحضارة، يوليو ٢٠٠٦م.

يهدف هذا البحث إلى دراسة أهم الأنشطة التجارية في مدينة عدن اليمنية في الفترة ما بين القرن الخامس والسابع الهجريين/الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين، وإلى مناقشة العوامل التي جعلت عدن تحتل مكانة مرموقة في التجارة العالمية آنذاك. ويبحث أيضاً تأثير الأنشطة التجارية على تشكيل النسيج السكاني داخل المجتمع العدني، وكيفية بروز طبقات اجتماعية كان لها دورها القيادي في الحياة التجارية والاجتماعية. وقد اعتمدت الباحثة في مناقشة هذه القضايا على منهج التحليل الوصفي، واستشارة عددٍ وافرٍ من المصادر الأولية والمراجع الثانوية ذات الصلة بموضوع البحث. وأخيراً توصلت الأطروحة إلى أن موقع مدينة عدن الجغرافي كان له الأثر العميق في صيا دورها التجاري الهام، وهذا الدور التجاري كان له انعكاساته على تركيبة عدن السياسية والاجتماعية.

٣. أحكام الخلع في الفقه الإسلامي ودورها في حل المشكلات الأسرية (دراسة لقانون الأحوال الشخصية بولاية بينانج نموذجا)

محمد ذكي بن رزالي
قسم الفقه وأصول الفقه، يوليو ٢٠٠٦م.

يركز هذا البحث على دور الخلع في حل المشكلات الزوجية المستعصية من خلال اتفاق الطريفين على حل عقد الزوجية. تبدأ الدراسة بالكشف عن أحكام الخلع وشروطه المقررة من الناحية الشرعية، وفقاً لما جاء في الكتاب والسنة ومصادر الشريعة الأخرى، وما جاء في المادة ٤٩ من قانون الأحوال الشخصية بولاية بينانج رقم ٢ لسنة ١٩٨٥، كما تتناول الدراسة بالتحليل والنقد تطبيقات هذا القانون، ومدى نجاحها في حل المشكلات الأسرية. كما درس الباحث نظام إجراءات الخلع في المحاكم الشرعية ببيان الشروط العامة في الدعاوى، وإجراءات رفع دعوى الخلع. واتبع الباحث في دراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي والتحليلي. وخلص الباحث إلى نتائج، منها أن الخلع ثبت بالقرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع. ومنها أن ما يحدث من الفرقة بين الزوجين بسبب الخلع يعتبر طلاقاً بائناً بينونة صغرى. ومنها أن تطبيق أحكام الخلع في قانون الأحوال الشخصية بولاية بينانج سنة ١٩٨٥ يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. وفي الأخير اقترح الباحث العمل على إصلاح وإعادة تنظيم الشؤون الإدارية في المحاكم الشرعية بولاية بينانج خاصةً وفي ماليزيا عامةً، وذلك لإعلاء من شأنها واحترامها حتى تكون متساوية مع المحاكم المدنية.

٤. ضابط المقابلة بين الأعواض في البيوع وتطبيقاته المعاصرة: دراسة في مقصد العدل بين المتعاقدين

علي عبد اللطيف
قسم الفقه وأصول الفقه، أكتوبر ٢٠٠٦م.

تناول هذا البحث ضابط المقابلة بين الأعواض في البيوع وعلاقته بمقصد العدل

بين المتعاقدين، ومقصد العدل بين المتعاقدين مقصد قطعي ثابت شرعاً بالأدلة المستفيضة من الكتاب العزيز والسنة المطهرة. والعدل في البيع إنما يكون بمحاولة تحقيق التساوي بين المتعاقدين ما أمكن، فإن تعذر ذلك فبمحاولة مقاربة التساوي بينهما. وطريقة التحقق من وجود التساوي بين المتعاقدين تتم بواسطة ضابط المقابلة بين الأعواض، وذلك باستعراض جميع الأعواض التي دخل بها البائع والمشتري في هذا العقد، ثم التحقق من أن كل عوض من جانب المشتري يقابله عوض من جانب البائع. فإذا تمت المقابلة بين الأعواض، فالعدل متحقق في هذا العقد، وإن وجد عوض خال عن مقابل، فهذا دليل على وجود زيادة من أحد المتعاقدين على الآخر. وهذه الزيادة تخل بمقصد العدل بين المتعاقدين، وتؤثر غالباً على سلامة عقد البيع بوجه ما، وهذه الزيادة إما أن تكون ربا أو شرطاً يتضمن زيادة من أحد المتعاقدين على الآخر، وإما أن تكون غبناً فاحشاً ونحوه. ومثل الباحث لضابط المقابلة بين الأعواض ببعض المسائل من تراثنا الفقهي، وهي مسألة مد عجوة، ومسألة مقابلة الجنس الربوي الرديء والجيد بالمتوسط من جنسه، وبمسألة من باع ماله ومال غيره وهي من صور بيع الفضولي. كما تطرقت هذه الدراسة إلى بعض المسائل المعاصرة التي أثارت نقاشاً علمياً كبيراً، مثل مسألة التأمين التجاري، ومسألة بيع التقسيط، ومسألة التورق المصرفي. لتتبين بهذا الضابط صلاحية هذا الضابط لاحتواء الفروع الفقهية الموجودة، وتظهر قابليته لاحتواء المسائل المعاصرة.

ه. مدى شرعية تعذيب المتهم في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة بالقانون الماليزي

أحمد زبيدي بن بيدين

قسم الفقه وأصول الفقه، يونيو ٢٠٠٧م.

تهدف هذه الدراسة إلى تناول مسألة تعذيب المتهم في السجن قبل ثبوت التهمة عليه، وذلك عن طريق الوقوف على آراء فقهاء الإسلام في هذه المسألة مع مقارنتها

بنصوص القانون الوضعي الماليزي. وتوصلت الدراسة إلى انقسام الفقهاء بين مؤيد ورافض، ولكل طائفة دليلها. ورجحت الدراسة الرأي القائل بجواز تعذيب المتهم إذا وجدت بينات وقرائن قوية تشير لارتكابه الحريمة. وأوضحت الدراسة كذلك تجريم تعذيب المتهم في القانون الماليزي، حيث ارتكبت الشرطة مخالفات واضحة بتعذيب المتهم في الحبس. ومن النتائج المهمة التي أبرزتها هذه الدراسة قصور العقل البشري عن بلوغ الكمال، فالقانون الماليزي الوضعي من صنع البشر لذا ما به من قصور يحتاج سدها إلى الاستعانة بالوحي. وختمت الدراسة بالنتائج ومقترحات.

٦. مصارف الزكاة في ضوء الواقع المعاصر (المؤلفة قلبوهم وفي سبيل الله)

محمد يسران هادي

قسم الفقه وأصول الفقه، أغسطس ٢٠٠٧م.

يركز هذا البحث على دراسة مصرفين من مصارف الزكاة؛ وهما "المؤلفة قلوبهم" و"في سبيل الله" في ضوء الواقع المعاصر، حيث تطرقت الدراسة إلى إيضاح مفهوم هذين المصرفين لغةً واصطلاحاً، وعرض آراء الفقهاء والمفسرين والمحدثين –من القدامى والمعاصرين– في أحكامهما، مع ذكر أدلتهم ومناقشاتهم، وبيان القول الراجح في المسألة حسب ما توصل إليه الباحث. كما أبرز البحث أهمية هذين المصرفين في العصر الحاضر في تحقيق مصلحة الدعوة والدولة الإسلامية، تقوية لجانبها، ودفاعاً عنها، وإضعافاً لأعدائها، بحسب ما تتطلبه الأوضاع. ثم بين البحث حاجة المسلمين إلى العمل بسهمي "المؤلفة قلوبهم" و"في سبيل الله" في العصر الحاضر والجهات التي يمكن اليوم أن يُصرف إليها من هذين السهمين، ومقدار ما يعطى هذين المصرفين وشروط ذلك. وقد اعتمد البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي. وقد توصل الباحث من خلال دراسة الموضوع إلى نتائج عدة، منها أن سهم "المؤلفة قلوبهم" من الزكاة

باق لم ينسج، وهو صالح اليوم وإلى يوم القيامة كلما وجدت الحاجة إليه، بل المسلمون اليوم بحاجة ماسة إلى بعث هذا السهم من جديد لمصلحة الدعوة والدولة الإسلامية. كما تتجلى أهميته في تثبيت أفئدة ضعاف المسلمين ونصرتهم، ودعوة غير المسلمين إلى الإسلام وتأليف قلوبهم، والدفاع عن الإسلام وعقيدته من الغزو الفكري والثقافي والإعلامي من قبل المنصرين والمبشرين والصهيونيين والعلمانيين واللادينيين. أما مصرف "في سبيل الله" فقد رجح الباحث بشأنه رأي الجمهور أن المراد منه الجهاد والغزو، ولكن مع تأكيد أن دائرة الجهاد لا تقتصر على القتال فحسب، بل تشمل على كل مجالات الصراع بين المسلمين والكفار. فالجهاد قد يكون بالقلم واللسان كما يكون بالسيف والسنان، وقد يكون الجهاد فطرياً أو تربوياً أو اقتصادياً أو سياسياً كما يكون عسكريا. فكل من جاهد لإعلاء كلمة الله العليا فهو "في سبيل الله" وتتجلى أهمية هذا المصرف في العصر الحاضر في أنه دعامة مساعدة المجاهدين في كل المجالات، وهو باب لنشر كلمة الله في الأرض ورفع لواء التوحيد والذود عن الإسلام.

٧. التدابير الواقية من الزنا في الفقه الإسلامي وتطبيقها في ولاية ترنجانو: دراسة فقهيه تحليلية ميدانية

أنيس ويزانا بنت أبو بكر

قسم الفقه وأصول الفقه، أغسطس ٢٠٠٧م.

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة مشكلة الزنا، والتدابير الواقية منه في الفقه الإسلامي ومدى تطبيقها في المجتمع الإسلامي بولاية ترنجانو. تناولت الدراسة الأحوال الاجتماعية في ولاية ترنجانو، ثمّ تعرضت لبعض الإحصاءات المتعلقة ببعض الجرائم كجرائم الاغتصاب تحت سن الستة عشرة عاماً (برضا الطرفين)، والخلوة،

والاستعداد للعلاقة الجنسية خارج إطار الزواج. وتطرق البحث إلى استجلاء تعريف الزنا وعقوبته في الفقه الإسلامي، والقانون الجنائي الشرعي بولاية ترنجانو. وعنيت الباحثة ببيان الأسباب المؤدية إلى الزنا، والآثار المترتبة عليه في هذه الولاية، وتناولت التدابير الواقية من الزنا في الفقه الإسلامي، ومدى تطبيقها بولاية ترنجانو. وأبرزت الدراسة دور المجتمع والجهات المعينة بالحدّ من جريمة الزنا في ولاية ترنجانو، وانتقدت هذه الجهات لعدم قيامها بالإجراءات اللازمة. وقد انتهجت الدراسة المنهج التحليلي الميداني، وذلك بتوزيع أسئلة الاستبانة، وبالقيام بالمقابلات، وذلك لمعرفة آراء المسلمين في ولاية ترنجانو حول الموضوع وتحليلها. واعتمدت على المنهج الاستقرائي لاستقراء المعلومات من المصادر والمراجع المختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، منها: أنّ ولاية ترنجانو بخاصة وماليزيا عامة تحتاج إلى تطبيق عقوبة الزنا (الجلد والرجم) لمنع الناس من ارتكاب هذه الجريمة. وأنّ بعض المسلمين في هذه الولاية لم يطبقوا التدابير الواقية من الزنا، وبعضهم يجهل ماهيتها الشرعية.